مجتمع

تحذير من الألغام في كردستان العراق

أكدت مفوضية حقوق الإنسان في إقليم كردستان العراق قيامها بإبلاغ الأمم المتحدة بخطورة الألغام والقنابل التي زرعها حزب العمال الكردستاني في قرى ومناطق حدودية تابعة للإقليم، مطالبة المنظمة الدولية بالتدخل لإزالتها، وذلك بعد أقل من 24 ساعة على إصابة 3 أشخاص بانفجار عبوة ناسفة زرعها مسلحو الحزب في بلدة كاني ماسي القريبة من الحدود مع تركيا، والتابعة لمحافظة دهوك. وقالت مديرة المفوضية في كردستان، تافكة عمر، إن هذه الالغام تمثل تهديداً حقيقياً لحياة السكان. (العربي الجديد)

الهند: زلزال يضرب ولاية آسام

قال سكان إن زلزالاً شدته ست درجات ضرب ولاية آسام في شمال شرق الهند، أمس الأربعاء، مما ألحق أضراراً ببعض المباني. وذكرت سلطات الولاية أنها تتحقق مما إذا كان وقع أي ضحايا نتيجة الزلزال. وذكرت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية أن الزلزال وقع على عمق 34 كيلومتراً وكان مركزه قرب بلدة ديكياجولي التي تبعد 140 كيلومتراً شمال جواهاتي، المدينة الرئيسية في ولاية آسام. وفي وقت سابق قدر مركز رصد الزلازل الأوروبي المتوسطي أن شدة الزلزال 6,2 درجات. وقال سكان إن جدران بعض المنازل والمباني تصدعت. (رويترز)

تركيا: «الجفاف أخطر من كورونا»

تزداد الحفر الكبيرة الناتجة من الجفاف خلال السنوات الأخيرة، حتى أنّها باتت كافية لابتلاع سيارة في أكثر سهول تركيا خصوبة، الأمر الذي يثير قلقاً متزايداً بين المزارعين الذين يخشون اقتراب هذه الحفر من منازلهم. ويحذّر تحسين غوندوغدو (57 عاماً) الذي يزرع البطاطس في مقاطعة قونية (جنوب) ويبيعها لشركة الغذاء الأميركية العملاقة بيبسيكو، من أنّ «الوضع في ما يتعلق بالجفاف يزداد سوءاً» مضيفاً أنّ هذه الحفر تتكاثر منذ 10 أو 15 عاماً، نتيجة لاستنزاف المياه الجوفية.

وأحصى الأستاذ فتح الله عريك من جامعة قونية التقنية نحو 600 حفرة هذا العام في المقاطعة، أي ما يقرب من ضعفي الـ350 التي رُصدت العام الماضي. ويتوجب على المزارعين الذين يسعون بجهد لتقليل استخدام المياه الجوفية، ريّ حقولهم أكثر من السابق بسبب الجفاف، وفي الوقت نفسه البحث عن المياه في أماكن أخرى، ما يؤدي إلى زيادة كبيرة في فواتير الكهرباء. ويوضح حازم سيزر، وهو مزارع في كارابينار في مقاطعة قونية: «في السابق، كان يكفي ري الحقول مرتين في السنة. أما اليوم فعلينا القيام بذلك خمس أو ست مرات». وفي حال لم تُحلّ هذه المشكلة، فستكون للجفاف عواقب على المزارعين والمستهلكين «أكبر أو حتى أكثر» من الدمار الاقتصادي الذي سببه فيروس كورونا، وفقاً لرئيس غرفة المهندسين الزراعيين في تركيا باقي رمزي سويكميز.

(فرانس برس)

(فولكان ناكيبوغلو/ فرانس برس)

مطعم لخدمة المعوزين في بغداد

بغداد ـ **كرم سعدي**

لم يكن شهر رمضان الحالي شهراً عادياً بالنسبة إلى عبد المجيد اللهيبي الذي يملك مطعماً شعبياً متواضعاً في العاصمة العراقية، يقدم فيه اللحوم المشوية. فالحالة المعيشية لأغلب العائلات العراقية تدنّت منذ نحو عام نتيجة تداعيات أزمة كورونا وخفض الحكومة سعر صرف الدينار العراقي في مقابل الدولار، وقد أثّر كل ذلك على عمل الشاب الثلاثيني الذي يفتح مطعمه قبل أربع ساعات من أذان المغرب لتجهيز طلبات الإفطار.

يقع محل عبد المجيد في منطقة شعبية شمالي بغداد، سكانها بمعظمهم من المعوزين. وعلى الرغم من أنّ العمل في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة لا يغطي مصاريف شهر رمضان لهذا العام، فإنّ عبد المجيد يرى فيه شهر الخير والبركة. ولذلك أعلن لزبائنه أنّه سوف يقدّم خدمة الشواء مجاناً لمن لا يستطيع دفع ثمنها. فكثيرون يفضلون إعداد وجباتهم من اللحوم في المنزل وحملها إلى المطاعم من أجل الشواء في مقابل مبلغ يُدفَع لهذه الخدمة. فيقول: «صحيح أنّ المبيع ضعف، إلا أنّني أشعر بالسعادة بعد تلقيّ المديح والدعاء لي ولأهلي من قبل أهالي المنطقة». يُذكر أنّ عائلة عبد المجيد ليست أفضل حالاً من باقي عائلات المنطقة، وهو على الرغم من بلوغه الثلاثين فإنّه يرفض فكرة الزواج حتى يتمكّن من مساندة عائلته التي عانت بعد تعرّض والده إلى حادث مروري واضطراره إلى السفر لتلقي العلاج وإصابته بشلل في رجليه. ويشرح عبد المجيد أنّ «علاج والدي كلّفنا مالاً كثيراً، خصوصاً أنّ الحافلة التي كان يعمل عليها تعرّضت للاحتراق. بالتالي أُجبرت على أخذ دور والدي في إعالة العائلة».

بالعودة إلى ملحمته المتواضعة، يبدأ عبد المجيد يومه الرمضاني بالتنظيف وتحضير اللحمة للشواء، إذ يبدأ ضغط العمل قبل موعد الإفطار بنحو ساعة ونصف الساعة. ومن خلال خبرته في التعامل مع تلك الضغوط، يلبّي «طلبات الزبائن بمساعدة شبّان أقدّم لهم خدمة الشواء مجاناً في شهر رمضان».

ويسمح عبد المجيد للباعة الصغار بعرض بضائعهم أمام محله، رافضاً تقاضي أيّ بدل مالي كونهم جميعاً من العائلات الفقيرة في المنطقة. ويخبر أنّ «عددهم يزداد في خلال شهر رمضان، إذ تنفق العائلات أموالها في شهر الخير. بالتالي هي فرصة للمعوزين حتى يعملوا. لذا تدفع العائلات بصغارها إلى بيع سلع بسيطة كالعصائر المصنوعة في المنازل والسجائر والحلوى وهدايا رمضان وبعض الألعاب». ويشعر الشاب بالسعادة عندما يرى أنّه يساهم في توفير المردود المالي لهؤلاء الصغار، قائلاً «إنّه ربح شهر رمضان الكريم. أظنّ أنّني سوف أكسب أجراً عند الله بهذا العمل وهذا شيء عظيم».

ويفتقد عبد المجيد ما يصفه بأنّه «متعة الإفطار مع العائلة». فهو، عندما ينهي عمله، يكون أذان المغرب قد رُفع ومن الصعب اللحاق بوجبة الإفطار مع العائلة التي تسكن بعيداً عن محله بنحو عشرة كيلومترات. وهكذا يتناول الطعام مع أحد أصدقائه في محله.

ويصف عبد المجيد سكان المنطقة بالطيبين وبمحبّي فعل الخير. ويقول إنّ «العادة جرت في رمضان العراق على تبادل الطعام بين العائلات. ولأنّني أعمل في المحل منذ سنوات وزبائني يعلمون بتناولي الإفطار بعيداً عن العائلة، فإنّ واحداً منهم في كل يوم يجلب لي طعاماً ويتناوله برفقتي. حتى أنّ المحل يتحوّل في بعض الأيام إلى مكان لجمع من الأهالي الذين أتشارك وإياهم الإفطار». ويؤكد عبد المجيد أنّ «أيام العمل في شهر رمضان مختلفة عن باقي أيام السنة، فلا أقوم بجرد ما حصلت عليه بل أضع النقود في الخزانة وفي اليوم التالي أسدد منها ما يتوجّب عليّ». يضيف «عملي مبارك لأنّني أبتعد عن الغش، وأبيع الأهالي بأسعار منخفضة، كذلك أتنازل عن حقي للمحتاجين. أظنّ أنّ الله رزقني بما يكفي، وثمّة عائلات كثيرة لا تستطيع شراء وجبة الطعام، فأشعر بمسؤولية تجاهها». ويتابع «أنا مسلم وديني يحثني على مساعدة المعوزين، وشهر رمضان فرصة لأحثّ نفسي والآخرين على فعل الخير». من جهة أخرى، يقول عبد المجيد إنّه يختتم يومه الرمضاني مع الأصدقاء والأقارب في مسجد قريتهم، مؤدّين الشعائر الدينية حتى موعد السحور في داخل المسجد. ولا يخفي أنّه يدعو أن «ينتهي فيروس كورونا ويتوقّف عن حصد الأرواح، خصوصاً أنّ عدد قاصدي المساجد قد انخفض بفعل الإجراءات الوقائية الخاصة بأزمة كورونا».

موقع مميّز

يستفيد عبد المجيد من موقع ملحمته المميّز في المنطقة التي تقلّ فيها الخدمات البلدية، لكن في المقابل تكثر في القرب منه سيارات الأجرة وعربات الباعة المتجوّلين، وهذا ما يجعل مردوده المادي جيداً في باقي أيام السنة، خصوصاً في الفترة الصباحية فاللحوم المشوية وجبة فطور بالنسبة لبعض العراقيين.

تحقيق

على الرغم من أنّ السودانيين والسودانيات استبشروا خيراً بمصادقة مجلس الوزراء على اتفاقية «سيداو»، فإنّ ثمّة من ينغّص ذلك من خلال التشكيك في دستورية تلك المصادقة مشيراً إلى ضرورة إجازتها من قبل برلمان منتخب

المصادقة على «سيداو»
يوم تاريخي لنساء السودان مع التحفّظ

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

حظيت مصادقة مجلس الوزراء السوداني على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو» بترحيب واسع من قبل منظمات مدافعة عن حقوق المرأة، فيما فتحت المصادقة نفسها المجال أمام معارضين هددوا بالتصعيد لمنع المصادقة النهائية بواسطة البرلمان. وكان مجلس الوزراء برئاسة عبد الله حمدوك قد اتخذ قرار المصادقة، يوم الثلاثاء الماضي، مشيراً في بيان له إلى أنّ قراره يشمل كذلك تحفظه على ثلاث مواد من الاتفاقية. وسيداو اتفاقية معنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اقرّتها الأمم المتحدة في عام 1979 وتمّت المصادقة عليها عملياً في عام 1981، ووقّعتها 139 دولة موافقة على نصوصها الكاملة، وأجازّتها نحو 50 دولة مع إبداء تحفظات واعتراضات، فيما رفض عدد قليل من الدول المصادقة عليها مثل السودان الذي واجهت نساؤه أشكالاً مختلفة من التمييز طوال العقود الماضية، بحسب المنظمات النسوية الفاعلة في البلاد.

على مدى 30 عاماً، تُشدّد نظام الرئيس المعزول عمر البشير في رفض الاتفاقية بحجة أنّها تناهض وتخالف القيم المجتمعية والدينية في البلاد، وإن بدا النظام أكثر مرونة في آخر أيامه وتعهّد على لسان أكثر من مسؤول فيه بإقرار الاتفاقية أسوة بعشرين دولة عربية صادقت عليها على الرغم من تحفظ عدد منها على بعض المواد فيها، مثل مصر وتونس والمغرب والإمارات ولبنان والسعودية. والأخيرة تحفظت على كل البنود التي تخالف الشريعة الإسلامية.

وبعد سقوط نظام البشير في 11 إبريل/ نيسان من عام 2019، بدا الطريق معبّداً أمام التحاق السودان بركب اتفاقية «سيداو»، إذ لعبت المرأة دوراً مفصلياً في إسقاط النظام، وقررت قوى الثورة مباشرة مكافاتها واسترداد كامل حقوقها التي تشير إلى أنّ النظام السابق تمادى في سلبها. فعُيّنت امرأتان عضوين في مجلس السيادة الانتقالي للمرة الأولى في التاريخ السوداني الحديث، وحازت النساء كذلك على أربعة مناصب للمرة الأولى مع رئيسة القضاء (نعمات عبد الله محمد خير) ووزيرة الخارجية (أسماء محمد عبد الله) ووزيرة الشباب والرياضة (ولاء عصام البوشي) ومديرة جامعة الخرطوم (فدوى عبد الرحمن علي طه) كبرى الجامعات السودانية، في حين كانت تعهّدات بتبوئهنّ ما لا يقل عن 40 في المائة من مقاعد مجلس الوزراء والمجلس التشريعي.

على المستوى القانوني، الغى قانون النظام العام، وهو القانون الذي سُلّط على رقاب النساء لإذلالهن بسبب ملابسهنّ وأشكالهنّ، وكنّ يُجلدن كثيراً استناداً إلى هذا القانون. كذلك كان تعديل قانوني سمح للنساء باصطحاب أطفالهنّ في سفرهنّ إلى الخارج، من دون شرط موافقة والدهم على ذلك. ولم تأتِ مصادقة مجلس الوزراء السوداني على «سيداو» مطلقة، إذ كان قد تحفّظ على ثلاث مواد من جملة 30 مادة ضمّنتها الاتفاقية. أولى المواد المتحفّظ عليها من قبل مجلس الوزراء هي المادة الثانية، وفيها سبع فقرات تطالب بتجسيد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في الدساتير والقانون وإلغاء كل القوانين التي تشكّل تمييزاً بين الجنسين وإقرار الحماية القانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل وضمان الحماية الفعالة للمرأة عن طريق المحاكم الوطنية ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى من أي عمل تمييزي. أمّا ثاني المواد المتحفّظ عليها فهي المادة 16 التي تنص على اتخاذ كل الدول التدابير اللازمة للقضاء على التمييز في كل الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، منها الحق نفسه في الزواج والحق نفسه في اختيار الزوج بالإضافة إلى الحقوق والمسؤوليات نفسها في أثناء الزواج وعند فسخه، والحقوق والمسؤوليات نفسها بوصف الزوجين والدين. وبغض النظر عن حالتهما الزوجية، فإنّه في الأمور المتعلقة باطفالهما وفي كل الأحوال يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول. كذلك نصّت المادة نفسها على حق المرأة في أن تقرر بحرية وبإدراك للنتائج، عدد أطفالها والفاصل بين الطفل والذي يليه، وفي الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة تلك الحقوق، وكذلك منح المرأة الحقوق والمسؤوليات نفسها في ما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنّيهم، وحقها المساوي لحق الرجل في اختيار اسم الأسرة والمهنة ونوع العمل، على ألا يكون لخطوبة الابن أو زواجه أيّ أثر قانوني، مع تحديد سنّ أدنى للزواج. بالنسبة إلى المادة الثالثة المشار إليها، فقد كان تحفّظ على فقرة واحدة من المادة 29 مثلما فعلت دول عربية كثيرة وغيرها. وتنص الفقرة على أن «يعرض للتحكيم أيّ خلاف بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية لا يسوّى عن طريق المفاوضات، وذلك بناء طلب واحدة من هذه الدول. فإذا لم يتمكن الأطراف، خلال ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم، من الوصول إلى اتفاق على تنظيم أمر التحكيم، جاز لأيّ من أولئك الأطراف إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب يقدّم وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة».

لكنّ الإشارة تجدر إلى أنّ خطوة مجلس الوزراء السوداني لن تكون كافية لدخول المصادقة حيّز التنفيذ، إذ يتطلب الأمر بحسب الوثيقة الدستورية لعام 2019 عرض ذلك أمام البرلمان الانتقالي أو اجتماعاً مشتركاً بين مجلس الوزراء ومجلس السيادة للمصادقة النهائية. ويبدو أنّ الاحتمال الأخير هو الأكثر ترجيحاً، إذ إنّ المجلس التشريعي الانتقالي لم يُشكّل حتى الآن.

تصنّف الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة انتصار العقلي مصادقة مجلس الوزراء على اتفاقية «سيداو» على أنّها «انتصار تاريخي للمرأة السودانية وتتويج لنضالات عقود من الزمن لرائدات العمل النسوي في البلاد. والانتصار ما كان ليتحقق لولا الثورة الشعبية الأخيرة في البلاد التي بدأت حملة التغيير والتصحيح السياسي والمجتمعي حتى لو تأخرت وأبطأت، لكنّ المهم لهنّ هو: أن تأتي متأخراً خير من ألا تأتي». لكنّ العقلي تستنكر في حديث لـ«العربي الجديد» تحفّظ مجلس الوزراء على المادة الثانية والمادة 16 من الاتفاقية، فالمادتان بحسب ما توضح «جزء أصيل من الاتفاقية وقد يؤدّي التحفظ إلى إفراغ الاتفاقية من محتواها، خصوصاً بعد البدء في رهان التنفيذ الفعلي في خلال الفترة المقبلة».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

مطالبات بالحقوق في تظاهرات سابقة (أشرف شاذلي/ فرانس برس)

1979
في هذا العام، أقرّت الأمم المتحدة اتفاقية «سيداو»، لكن المصادقة عليها عملياً أتت في عام 1981

أهالي ضحايا مقابر ترهونة يخشون التسييس

طرابلس ـ **العربي الجديد**

يُعرب عدد من أهالي ضحايا المقابر الجماعية في ترهونة، جنوب شرق طرابلس، عن مخاوفهم من استغلال قضيّتهم سياسياً ولصالح أطراف الصراع في البلاد، مشيرين إلى أنّ الاهتمام الحكومي والدولي بقضيّتهم يتفاوت بحسب الحاجة إلى أثارتها.

مطلع إبريل/ نيسان الجاري، أعلنت وزارة الداخلية عن قرار الحكومة تشكيل لجنة لمعالجة ملفات ومطالب أهالي مدينة ترهونة بشأن المقابر الجماعية والمفقودين في ترهونة، برئاسة وزير الداخلية خالد مازن، الذي أعلن لاحقاً عن تكثيف جهود الأجهزة الأمنية وتسريع وتيرة معرفة مصير المفقودين وفتح المواقع الأخرى المتوقع أن تكون فيها مقابر جماعية، وبدء اتخاذ كافة الإجراءات القانونية الخاصة بملف المقابر والتحقيقات فيها. إلّا أنّ الناشط المدني من ترهونة شكري المزوغي، يشير إلى أن قرار تشكيل اللجنة فضفاض وتكليفها بمعالجة ملفات ومطالب أهالي الضحايا غير واضح المقاصد. ويؤكد لـ«العربي الجديد»، أن اهتمامه بقضية ضحايا المقابر الجماعية وذويهم جاء بـ«دافع إنساني، ومحاولة لتنظيم صوت أسر الضحايا لمنع استغلالهم سياسياً». ويسأل عن «جدوى التحقيق في قضية يعرف كل العالم من وراءها، وهي مليشيا محددة الاسم والأشخاص». يضيف أن «وزارة الداخلية التي باتت موحدة ترى المسؤولين عن تلك المقابر يتجولون داخل البلاد، ولم تعلن عن أي إجراء ضدهم». ويشير المزوغي إلى أنّ دولاً كبرى، مثل الولايات المتحدة، أعلنت عن إدراج مليشيا الكانيات (زعيمها محمد الكاني)، في لوائح عقوباتها بسبب تورطها في جريمة المقابر. فكيف لم تصل السلطات هنا إلى نتيجة بعد، ولم تعلن حتى عن هوية لجان التحقيق؟».

وحتى مطلع مارس/ آذار الماضي، أعلنت الهيئة العامة لمعرفة مصير المفقودين والبحث عنهم أن عدد المفقودين المبلغ عنهم من أسرهم في ترهونة وصل إلى 350 مفقوداً، بينما لم يتم العثور إلا على 139 جثة. وخلال الشهر الجاري، أعلنت عن العثور على جثة في إحدى المزارع أبلغ عنها أحد المواطنين، بالإضافة إلى العثور على موقعين جديدين عثر فيهما على جثتين، مشيرة إلى أن أعمال البحث عن مقابر جديدة ما زالت مستمرة. وفي وقت كشفت فيه بعثة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في يونيو/ حزيران الماضي، عن نتائج أعمالها في ليبيا بشأن مقابر ترهونة، لم تعلن سلطات البلاد عن مصير ملفات تتعلق بجرائم حرب اتهمت مليشيات خليفة حفتر بارتكابها إبان عدوانها على العاصمة طرابلس، سبق أن أكدت في بيانات سابقة استعدادها لتقديمها لمحكمة الجنايات الدولية.

وعلى الرغم من أنها افتتحت منذ يناير/ كانون الثاني الماضي معرضاً دائما لعرض متعلقات المفقودين الشخصية في طرابلس، إلا أنها لم تفتح الباب أمام المواطنين لرفع دعاوى والشكوى إلى الجهات العدلية بشأن مفقوديهم. ويلفت المزوغي إلى أن بعض الجهات الحكومية تتذرع بعدم اكتمال الملف على اعتبار أن معظم المبلغ عنهم ما زالوا في عداد المفقودين، الأمر الذي يُصعّب على الجهات القضائية البت في قضاياهم كونهم مجهولي المصير وإمكانية وجود بعضهم على قيد الحياة في بعض السجون أمر ممكن.

إلّا أن عدداً من المواطنين تقدموا بشكاوى ضد حفتر ومليشياته أمام المحاكم الأميركية، كونه يحمل الجنسية الأميركية. في هذا الإطار، يقول رئيس مؤسسة الديمقراطية وحقوق الإنسان عماد الدين المنتصر لـ«العربي الجديد»، إنه يتوقع أن يزداد عدد المشتكين من أهالي ضحايا المقابر عن العشرين، ليصل العدد النهائي إلى أكثر من ألف مواطن.

وفي وقت يرحب المزوغي باللجوء إلى المحاكم الدولية على اعتبار أن القضاء الدولي أكثر نزاهة وبعداً عن تجاذبات الصراع في البلاد، يرى سالم باحور، وهو والد أحد المفقودين، أن هذا التحرك لن ينتهي إلى شيء، ويقول لـ«العربي الجديد»: «سلّمت أمري لله. فجميع الأطراف تسعى إلى الاستفادة من القضية لمصالحها السياسية أو الشخصية بسبب إنسانية مشكلتنا». يضيف أنه لن يسجل في قيود اللجنة المشكلة من الحكومة، موضحاً أنها «لن تزيد عن دفع بعض النقود والمساعدات العينية وإصدار البيانات»، ومرجحاً أن تشكيل مثل هذه اللجنة جاء وسط مناكفات سياسية بين الأطراف المتصارعة أو لتصفية الخصوم.

وتقول حسناء النعاس، التي تسلّمت أسرتها جثة زوجها المفقود بعد العثور عليه في إحدى المقابر، لـ«العربي الجديد»: «الحكومات اكتفت بالتعهد بالتحقيق في وقت تطفو فيه البيانات على السطح ويتم تداولها، ثم يختفي كل شيء ويعود ملف المفقودين إلى المجهول». وتشير إلى أنها تابعت العديد من المجازر في بلدان شهدت صراعات ما زالت فيها قضايا المقابر والمجازر محل استغلال سياسي لتحقيق انتصارات طرف ضد آخر، من دون إنصاف أهالي الضحايا.

خلال دفن 14 جثة عثر عليها في مقابر ترهونة (حازم تركية/ الأناضول)

فسبكة

تثير قضية المقابر الجماعية في مدينة ترهونة، جنوب شرق طرابلس، حفيظة المواطنين، الذين كثيراً ما ينشطون على «فيسبوك» للتعبير عن غضبهم او حزنهم من جراء ما حدث، في ظلّ انعدام المحاسبة، والعمل الجاد للعثور على المفقودين. يقول احد الليبيين: «ترهونة بصمة عار وتاريخ اسود سجل في صفحات ليبيا، لا يمكن نسيانه الى ابد الدهر». في وقت تقول مواطنة ليبية: «يجب ان يصدر النائب العام مذكرات اعتقال بحق كلّ من كان سبباً في هذه المقابر ومحاكمتهم. ارواح الناس غالية».

إعدامات في رمضان مصر

تُعَدّ الإعدامات في مصر قضية مفتوحة، فيما تحتل البلاد المركز الثالث في قائمة الدول الأكثر تنفيذاً لتلك الأحكام

القاهرة ـ **العربي الجديد**

فُجعت مصر، صباح الإثنين 26 إبريل/ نيسان الجاري، الموافق الثالث عشر من رمضان، بتنفيذ قطاع مصلحة السجون في وزارة الداخلية المصرية حكم الإعدام لتسعة من المتهمين الصادر في حقهم أحكام إعدام باتّة ونهائية في القضية المعروفة إعلامياً بـ«اقتحام قسم شرطة كرداسة»، على الرغم من أنّ العرف جرى ألا تُنفّذ أحكام إعدام في خلال شهر رمضان، إذ هو من المناسبات الدينية المنصوص عليها في القانون.

بحسب قاعدة البيانات الخاصة بالإعدامات أو مؤشّر عقوبة الإعدام في مصر (Death Penalty Index) فإنّه منذ رمضان الموافق في عام 2011 وحتى رمضان الجاري 2021، أي على مدى 10 أعوام، نفّذت وزارة الداخلية المصرية حكم الإعدام في حق ثلاثة مواطنين فقط في رمضان الموافق في عام 2019 (المجموع 12 شخصاً في خلال الأعوام العشر)، إذ إنّ الصيام من الشعائر الدينية الأساسية نظراً إلى أهميته الروحية بالنسبة إلى الجميع وأيام الصيام لها قدسية خاصة لمختلف الطوائف. تجدر الإشارة إلى تصريح مدير مباحث السجون المصرية، اللواء محمد علي حسين، في خلال حديث لصحيفة «الأخبار» المصرية الحكومية نُشر في 20 يونيو/ حزيران 2017، قال فيه: «لا يتمّ تنفيذ أحكام الإعدام في رمضان أو بالأعياد الرسمية»، إلا أنّ أجهزة الأمن لم تعد تبالي بتطبيق القانون وتتعنّت حتى في تسليم جثامين الذين نُفّذت بهم أحكام الإعدام لذويهم، في ظلّ غياب تام لأيّ دور رقابي قد يحدّ من تغوّل الأمن على حقوق المسجونين وعائلاتهم. وفي مخالفة صريحة لقانون الإجراءات الجنائية، لم يُبلّغ أهالي أيّ من المنفّذة في حقهم عقوبة الإعدام بموعد التنفيذ، فلم يحضر أقارب المحكوم عليهم لمقابلتهم قبل ذلك، وهو ما يخالف نص المادة رقم 472 من قانون الإجراءات الجنائية. كذلك لم يُؤذن لأيّ من محامي المحكوم عليهم بحضور تنفيذ الحكم، وهو ما يتعارض مع ما نصت عليها المادة رقم 474 من القانون سالف الذكر.

ووثّقت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان (منظمة مجتمع مدني مصرية) 75 حكم إعدام منفّذاً في خلال السنوات الماضية، من دون إعلام ذوي المحكومين، وذلك بمخالفة لقانون الإجراءات الجنائية، الذي ينص في المادة 475 منه على أنّه «لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام في أيام الأعياد الرسمية أو الأعياد الخاصة بديانة المحكوم عليه». كذلك وثّقت الشبكة تنفيذ أحكام إعدام بأكثر من 75 مواطناً مصرياً في خلال السنوات الماضية، من دون أن تقوم وزارة الداخلية المصرية

نُفّذ 75 حكم إعدام من دون إبلاغ ذوي المحكومين وهو ما يخالف القانون

ممثلة بمصلحة السجون بإبلاغ ذويهم بنيّتها تنفيذ الأحكام، وذلك بمخالفة لقانون الإجراءات الجنائية الذي ينص في المادة 472 منه على أنّ «لأقارب المحكوم عليه بالإعدام أن يقابلوه في اليوم الذي يعين لتنفيذ الحكم، على أن يكون ذلك بعيداً عن محل التنفيذ».

تَوسّع الحكومة المصرية في تطبيق عقوبة الإعدام في السنوات الماضية جعلها، بحسب منظمة العفو الدولية، الثالثة عالمياً لجهة تنفيذ الإعدام حول العالم. ووفق التقرير الأخير الصادر عن المنظمة في 21 إبريل/ نيسان الجاري، زادت مصر عدد عمليات الإعدام السنوية بنسبة ثلاثة أضعاف، بالإضافة إلى استنثارها مع إيران والعراق والسعودية بنسبة 88 في المائة من عمليات الإعدام المُعلن تنفيذها عالمياً في عام 2020. فتقرير المنظمة نفسه كشف أنّ أربعاً من أصل الدول الخمس الأوائل المنفّذة لأحكام الإعدام في العالم هي من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي التفاصيل، سجّلت إيران أكثر من 246 تنفيذاً لحكم إعدام، ومصر أكثر من 107، والعراق أكثر من 45، والسعودية 27. يُذكر أنّ الصين التي يُعتقد أنّها تعدم الآف الأشخاص سنوياً هي الدولة الأكثر تنفيذاً للإعدام في العالم. ويشرح التقرير نفسه أنّ الارتفاع الحاد في عدد أحكام الإعدام المنفّذة تخطّى ثلاثة أضعاف، إذ انتقل من 32 في عام 2019 إلى 107 في عام 2020، متجاوزاً بذلك المملكة العربية السعودية. فصارت مصر بالتالي الدولة الثالثة بين الدول الأكثر تنفيذاً لأحكام الإعدام في العام المنصرم، مع الارتفاع الحاد خصوصاً في أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني من العام المذكور، وقد أعدمت السلطات المصرية ما لا يقل عن 57 شخصاً فيهما، أي ضعفي عدد الأشخاص الذين عُرف بأنّهم أعدموا في مصر عام 2019 ككلّ.

وتواجه عقوبة الإعدام في مصر إشكاليات عدّة، منها تطبيقها على مجموعة واسعة من الجرائم وليست فقط الجرائم الخطيرة، كذلك فإنّ حق المتهمين يُنتهك في الغالب في ما يخص الحصول على محاكمة عادلة التي تُعدّ من بين الضمانات التي نصت عليها المواثيق والمعاهدات الدولية، خصوصاً في القضايا التي تشمل جرائم يمكن الحكم فيها بالإعدام. وتشير البيانات الخاصة بعقوبة الإعدام في خلال عام 2020، وفقاً لرصد وتحليل الجبهة المصرية لحقوق الإنسان (منظمة مجتمع مدني مصرية)، إلى أنّ المحاكمة في القضايا التي صدرت فيها أحكام بالإعدام شهدت إخلالاً سافراً بضمانات المحاكمة العادلة وفقاً للمواثيق الدولية، وإخلالاً بحقوق المتهمين المكفولة في القانون والدستور المصريين. وانطبق ذلك على 126 شخصاً نُفّذت أحكام إعدام في حقهم في خلال العام المنصرم باكمله. وهو الرقم الذي يبلغ ضعفي العدد في خلال العامين السابقين، وثلث عدد المنفذ فيهم أحكام إعدام منذ عام 2013، والذين يقتربون من 334 شخصاً.

في هذا القفص انتظر مصريون قرارات تنفيذ الإعدام في حقهم (محمد الشاهد/ فرانس برس)

قصة لاجئ

يطالب محمد إبراهيم خان، باكستان، تركه وأسرته يعيشون بسلام، لكونهم غير قادرين على العودة إلى بلدهم

محمد إبراهيم خان
أفغاني يخاف الفقر وليس كورونا

إسلام آباد ـ **صبغة الله صابر**

«نعاني في باكستان، منذ أمد بعيد، من أزمتين، هما: العيش في منزل بلا أدنى مقومات الحياة، وملاحقة الشرطة باستمرار لنا، تتبعنا تحت غطاء تطبيق القانون، لكن في حقيقة الأمر هي مضايقات من أجل الحصول على بعض المال». هكذا يبدأ اللاجئ الأفغاني محمد إبراهيم خان حديثه، مع «العربي الجديد» عن حياته في باكستان. يصف الحياة في باكستان بالصعبة، خصوصاً خلال الأعوام الأخيرة: «كنا مرتاحين نسبياً، إذ نعمل بلا خوف، بل براحة بال. أما اليوم، فالحياة صعبة مع ملاحقة الشرطة لنا، وخصوصاً مَن لا يملك بطاقة لاجئ، رغم أنّ معظمنا يعيش منذ عقدين في باكستان». يطلب محمد إبراهيم وأسرته من الحكومة الباكستانية تركهم يعيشون بسلام، بلا أي مضايقات، لكونهم غير قادرين على العودة إلى بلدهم بسبب الأوضاع الأمنية السيئة فيه، معتبراً أنّه في حال نجاح المصالحة الأفغانية، فإنّه سيترك وعائلته باكستان ليعود إلى قريته التي يملك فيها أراضي زراعية. بدوره، يتحدث شوكت خان، والد إبراهيم لـ«العربي الجديد»عن حبه لقريته، قائلاً: «لا يمكن أيّ شخص عاش في الغربة أن ينسى أرضه ووطنه، لكنّ الأوضاع ترغمنا على العيش في ظروف صعبة، فمهما تغيرت الظروف وتحسنت الأحوال يبقى الوطن في القلب، وإلى حين تحسن الأحوال في وطننا، سنبقى في باكستان. فالحياة هنا، رغم قساوتها، تبقى أفضل من بلدنا».

وصل والد محمد إبراهيم، إلى باكستان قبل ولادة ابنه، هرباً من الحرب في بلاده، وقد زار محمد إبراهيم برفقة والده قريته مرات عدة، ورغم رغبته في العودة مع عائلته، إلا أنّ رفض والده الفكرة منعه من تحقيق حلمه. يعمل محمد إبراهيم حالياً في مهن مختلفة، منها عامل في سوق الخضار، إذ يكسب يومياً ما بين 500 روبية (3 دولارات) وألف روبية (6 دولارات)، وبعد انتهاء يومه يعود إلى منزله ويعطي ما جناه لوالده كي يتدبر أمور العائلة. وبسبب فيروس كورونا، واجهت الأسرة ظروفاً صعبة، لكنّ مساعدة الأقارب والأصدقاء ساهمت بإنقاذها من الأزمة. يتحدثه الوالد شوكت عن هذه المرحلة قائلاً: «عشنا أياماً عصيبة من حياتنا بسبب كورونا، وبينما كان الآخرون خائفين من العدوى، كنا نخاف من الجوع. لم تكن الحيطة والحذر من الفيروس من ضمن أولوياتنا، بل كسب لقمة العيش كان الهم الأساس. ابني كان يخرج من المنزل في الصباح ليجد عملاً، لكنّه كان يعود حزيناً في معظم الأحيان، غير أنّ الأحوال تتغير الآن، ونعود إلى الحياة الطبيعية».